الوظيفة الإعرابية المتعددة في التراث العربي النحوي

The multiple syntactic function in the Arabic grammatical heritage

إعداد

فاطمة مهدي سعد خالد القحطاني

Fatima Mahdi Saad Khaled Al-Qahtani

محاضر بجامعة بيشة – السعودية

Doi: 0000000000000000

استلام البحث	٢٠٢٢ / ٦ / ٧
قبول النشر	٢٠٢٢ / ٦ / ٢٦

القحطاني ، فاطمة مهدي سعد خالد (٢٠٢٢). الوظيفة الإعرابية المتعددة في التراث العربي النحوي. ***المجلة العربية مـــداد***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٦ (١٨)، ٢٧٩ – ٣١٢.

http://mdad.journals.ekb.eg

الوظيفة الإعرابية المتعددة في التراث العربي النحوي

المستخلص:

يعد الإعراب من خصائص اللغة العربية، بل إنه من السمات الرئيسة التي حافظت عليها ولايوجد له نظير في أية أخت من أخواتها السامية ؛فهو إن تفاوت وجوده بينها إلا أنه قد وُجد في العربية بكامل تفصيلاته وليس ذلك لأي فصيلة أخرى من فصائل اللغات السامية [١]، مايزال الإعراب فاعلاً ومؤثرا في تميز الأسلوب اللغوي العربي، بتراكيبه وجمله وعباراته، وماتزال مسألة الإعراب واحدة من القضايا الكبرى، التي أولى العلماء العرب اهتمامهم بها على مر العصور.

Abstract:

Expression is one of the characteristics of the Arabic language, in fact it is one of the main features that it has preserved and there is no equivalent for it in any of its Semitic sisters. Syntax is still effective and influential in distinguishing the Arabic linguistic style, with its structures, sentences and phrases, and the issue of syntax is still one of the major issues that Arab scholars have paid attention to throughout the ages.

تمهيد :

حمداً لمن بيده زمام الأمور، يصرفها على النحو الذي يريد. فهو الفعال لما يريد، إذا أراد أمراً فإنما يقول له: كن ، فيكون، وصلاةً وسلاماً على النبي العربي الأمي، أفصح من نطق بالضاد؛ محمدٍ عبده ورسوله، وعلى آله وإخوانه من الرسل والأنبياء، مصابيح الهدى، وأعلام النجاة، وصحبه الكرام ومن نحا نحوهم، واقتدى بهداهم وسلم تسليماً كثيراً.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث؛ التي تناولت قضية تعدد الوظيفة الإعرابية في التراث العربي النحوي، حيث كان اختياري لهذا العنوان لندرة الدراسات التي تناولته مما يبرز أهمية استقصاء الظاهرة بصورة أكبر، ويعطي الدراسة زخمًا وعمقًا.

أما المراد بالوظيفة الإعرابية فهي: الوظيفة النحوية التي تشغلها الكلمة في التركيب القرآني، تبعًا لعلاقتها بالعناصر اللغوية الأخرى داخل ذلك التركيب .

---

(١) ينظر: النادري، محمدأسعد، فقه اللغة ، مناهله ومسائله، المكتبة العصرية، ب يروت،٢٠٠٩ م، ص:٣٣٣،٣٤٦.

والمراد بالتعدُّد: أن تتكرر الوظيفة الإعرابية داخل التركيب القرآني؛ ومن ذلك تعدد المبتدأ والخبر والنعت والحال والمفعول به والتمييز والتوكيد المعنوي والبدل.

أهداف البحث :

تكمن أهداف هذا البحث فيما يلي:

١-الوقوف على مفهوم الإعراب، وعلاقته بالدلالات.

٢-معرفة مظاهر التداخل بين الوظائف النحوية والصرفية.

٣-الوقوف على القيمة الوظيفية للإعراب.

تساؤلات البحث:

١- ما الوظيفة الإعرابية ؟

٢- ما المراد بتعدد الوظيفة الإعرابية؟

٣- ما أنماط تعدّد الوظيفة؟

٥- ما المقاصد الدلالية الكامنة وراء تعدد الوظيفة ؟

٦- ما أهم القيم الوظيفية للإعراب.

منهج الدراسة:

المنهج الذي سارت عليه هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي الوصفي للنصوص الأدبية العربية؛ لحصر الوظائف النحوية المتعدّدة، ثم وصف هذا المستقرَأ وتحليله.

الدراسات السابقة:

هنالك ندرة في الدراسات التي تناولت تعدد الوظائف الإعرابية في التراث النحوي العربي، ومن هذه الدراسات على سبيل التمثيل لا الحصر دراسة "ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب اللغوي (الخبر - النعت - الحال)، مها عبد الرحمن السبيعي، ٢٠٠٨م = ١٤٢٩هـ، رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود.تقوم هذه الدراسة على توضيح معنى تعدد الوظيفة النحوية،ومدى ظهور هذه الظاهرة في الاستعمال اللغوي، وإمكانية تعدد أنماطها اللغوية،وسبب لجوء المتكلم إليها،وبيان أثر السياق النصي في استخدامها،ومعالجة هذه الظاهرة معالجة نحوية دلالية تجمع بين التراث النحوي والبحث الدلالي الحديث،وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في اقتصارها على ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في الخبر،والحال،والنعت في التركيب اللغوي.

حدود الدراسة:

الوظيفة الإعرابية – تعدد الوظيفة الإعرابية- التراث النحوي.

تقسيم للبحث:

تقتضي طبيعة هذه الدراسة أن تقع في: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: وفيها بيان أسباب اختيار الموضوع وأهميته ودوافع البحث فيه، وتساؤلاته ومنهج الدراسة.

التمهيد: التعريف بمصطلحات العنوان: الوظيفة - التعدُّد .

– **المبحث الأول:** الإعراب والدلالة في التراث النحوي

وفيه مطلبان:

أ. مفهوم الإعراب.

ب. علاقة الإعراب بالدلالة.

- المبحث الثاني: تعدد الوظائف الإعرابية في التراث النحوي.

وفيه مطلبان:

أ. مظاهر التداخل بين الوظائف النحوية والصرفية.

ب. القيمة الوظيفية للإعراب.

مقدمة:

اللغة ظاهرة بشرية عامة يمتاز بها الإنسان عن سائر المخلوقات الأخرى، أنعم الله بها على بني البشر إذ قال سبحانه وتعالى: (الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) [٢] ، فلا بيان ولا إفصاح عن مكنون الصدر إلا بلغة تمكن الإنسان من ذلك، وتمتاز اللغة العربية بالإعراب والاشتقاق والإيجاز، وأنها أكثر اللغات غنى بالمفردات والتراكيب اللغوية؛ مما جعلها لغة فنية تتسع لكل جديد من العمل والحكمة والفلسفة وألوان المعرفة، ولقد استمدت هذا الغنى من مظاهر عدة أبرزها : كثرة الأسماء الدالة على مسمى واحد، وكثرة المترادفات من الألفاظ والجمل والتراكيب، وتعدد الوظيفة الإعرابية[٣] .

يقول ابن خلدون: "إن لغة العرب لهذا العهد مستقلة مغايرة للغة مضر وحمير وذلك أنا نجدها في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة على سنن المضري، ولم يفقد منها إلا دلالة الحركات التي تعين الفاعل من المفعول، فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد، إلا أن البيان والبلاغة في اللسان المضري أكثر وأعرف؛ لأن الألفاظ بأعينها دالة على المعاني بأعينها، ويبقى ما تقتضيه الأحوال ويسمى بساط الحال محتاجاً إلى ما يدل عليه، وكل معنى وأن تكتنفه أحوال تخصه، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود؛ لأنها صفاته، وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع، وأما في اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من: تقديم وتأخير، أو حذف، أو حركة إعراب، وقد يدل عليها بالحروف غير المستقلة ولذلك تتفاوت طبقات الكلام في اللسان العربي بحسب

([٢]) الرحمن ١:٤.

(٣) البرقعاوي ، جلال، أساليب تنمية الثروة اللغوية لدى طلاب المرحلة الثانوية من وجهة نظر مدرسي اللغة العربية، مجلة العلوم الإنسانية ع ٨،جامعة بابل،كلية التربية للعلوم الإنسانية،٢٠١١.

تفاوت الدلالة على تلك التكيفات" [٤]، ويرى الزجاجي أن الأسماء تكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها دالةً على تلك المعاني، بل كانت مشتركة، ثمَّ جاءت حركات الإعراب في أواخرها لتنبيء عن هذه المعاني.. أي أنَّ الحركات الإعرابية قد وضعها العرب ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحجة إلى تقديمه[٥] .

جاء النحو العربي لضبط اللسان، وخاصة العلامات الإعرابية في أواخر الكلم لتنبيه السامع إلى الوظيفة الدلالية، وهي ميزة ميزت اللغة العربية عن غيرها، لذلك حرص النحاة على إيجاد الحجة العقلية المقنعة[٦]، وإن لاشتراط التعمق في علم النحو للمجتهد في الأحكام الشرعية القرآنية أثراً بليغاً في استخراج تلك الأحكام؛ لأن النحو يمنحه ملكة قوية في اجتهاده ويفتح له آفاقاً واسعة في استنباط الفروع من أصولها، فهو مرتبط بتوجيه التركيب اللفظي وبيان دلالته التي تختلف من تركيب إلى آخر، وكم من المسائل الشرعية يختلف الحكم فيها تبعاً لاختلاف التركيب ومدلوله[٧]

لقد اختلف العلماء منذ نشأة الدراسات اللغوية في مسألة دلالة العلامات الإعرابية من عدم دلالتها، وأول من أثارها الخليل، وتبعه سيبويه، وأول مخالفة في تاريخ الدرس النحوي القديم تفرد بها قطرب الذي عاب على النحويين اعتلالهم، وقال: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، وإنما دخله قصد اعتدال الكلام، وقد اتكأ في إنكاره على أمثلة تشتمل على أسماء متفقة الإعراب مختلفة المعاني، والعكس. ورد المخالفون عليه: لو كان الكلام كما ذكر لجاز جر الفعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه ... وفي هذا خروج عن أوضاع العرب. ولا شك أن الأثر الإعرابي قرينة لفظية من حملة القرائن تعين على توضيح وظيفة الكلمة في التركيب حينما يقع الغموض بين عناصره [٨].

وفي هذا البحث ستقوم الباحثة بدراسة الوظيفة الإعرابية المتعددة في التراث النحوي في مبحثين هما:

---

(٤) ابن خلدون ، المقدمة، دار القلم بيروت، ١٩٧٨م، ص٥٥٥-٥٥٦.

(٥) الزجاجي أبو بكر، الإيضاح في علل النحو. ت: مازن المبارك، ١٩٥٩م ،ص٦٩

(٦) الكيلاني إيمان، ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في النحو العربي أسبابها وحلول مقترحة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها مج١٢، ع١، جامعة مؤتة - عمادة البحث العلمي، ٢٠١٦، ص٧٥.

(٧) السعدي عبد القادر، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٦٤م، بغداد، دار الخلود، ص٣٩.

(٨) بلقاسم دفة، العلاقة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدى اللغويين العرب القدامى ،مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ع ٢,٣، جامعة بسكرة - كلية الآداب واللغات، ٢٠٠٨، ص ٢٢١.

- المبحث الأول: الإعراب والدلالة في التراث النحوي.
- المبحث الثاني: تعدد الوظائف الإعرابية في التراث النحوي.

المبحث الأول: الإعراب والدلالة في التراث النحوي

إن وظيفة المكون الواحد في التركيب الواحد واقعةٌ في الاستعمال العربي؛ لارتباطها بالدلالة، وإن لتعدد المعني الوظيفي للمبنى أهميته البالغة في مجال البحث اللغوي؛ فهو يعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية، ويتوقف على إدراكها الفهم الكامل لمعاني التعبير في اللغة العربية، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معني واحد ما دام معناه تحدده القرائن المعنوية واللفظية والحالية على السواء.. وقد وجد أن الوظيفية النحوية في نحو العربية مرتبطة بالعلامة الإعرابية؛ إذ إن العلامة هي التي تحدد للقارئ أو السامع نوع الوظيفة النحوية، لذا فان احتمال صحة أكثر من علامة في الكلمة، وفقاً للدلالة المقصودة خصوصا في القرآن الكريم يثبت عدم ثبات الوظائف النحوية للمفردات داخل التراكيب فضلا عن التبادل الأصلي للوظائف النحوية وهو أن يحل مفرد بعلامته محل مفرد آخر بعلامة مغايرة[٩].

المطلب الأول: مفهوم الإعراب:

تعد مسألة الإعراب من أهم ظواهر علم النحو لدرجة أن الكثير من المختصين يستعمل مصطلح "الإعراب" بديلاً عن مصطلح "النحو" في الدلالة على هذا العلم.

ورد في اللسان :"والإعراب الذى هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ[١٠]"، وورد فيه أيضاً :" والنحو إعراب الكلام العربي[١١]". وقد استعمل ابن الأثير – وإن لم يكن نحوياً خالصاً – كلمة النحو وهو يقصد الإعراب ، عندما ذهب إلى أن : "الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة[١٢]".

ويرى بعض القدماء أن الإعراب معيار للحكم على مكانة العالم ؛فكانت تُعْقَدُ المناظرات التي يتبارى فيها العلماء في مسائل تتعلق بالإعراب وغيره ، والمناظرة التي دارت بين سيبويه كبير نحاة البصرة، والكسائي كبير نحاة الكوفة – وتعرف بالمسألة

---

(٩) كريم علي، الوظيفة النحوية، آداب الكوفة ، مج٩، ع٣٠، جامعة الكوفة - كلية الآداب، ٢٠١٧ ، ص٤

(١٠) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف – القاهرة ، (عرب) ٢٨٦٥/٤ .

(١١) المرجع السابق (نحا) ٦ / ٤٣٧١.

(١٢) ابن الأثير، لضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، - تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوى طبانة- دار نهضة مصر – القاهرة – ط٢، ٤٩/١

الزنبورية – خير شاهد على تلك المكانة التي تبوأها الإعراب في نفوسهم، حتى قيل: إن هذه المناظرة كانت سببًا في وفاة سيبويه هَمًّا وغَمّا ؛ لظهور الكسائي عليه فيها.

ترى الباحثة أن فهم قضية الإعراب تحتاج إلى إيضاح المقصود به؛ كما أنه لا يمكن إدراك ما قدّمه الباحثون العرب من آراء عن تلك القضيّة إلاّ بعد معرفة تصوّرهم لذلك المفهوم؛ لكونهم بنوا تلك الآراء تبعًا لفهمهم عنه، فبدأ كلّ واحد منهم عند مناقشته تلك القضيّة بتعريف الإعراب وبيان دلالته والإشارة إلى ما يتصل به.. وتمثّل معرفة مفهوم الإعراب عند الدارسين العرب المحدثين القضيّة المركزيّة في فهمه والكشف عن طبيعته، ولو اقتصرت أبحاثهم على دراسته لكان ذلك كافيًا؛ ولكنّ ارتباط بقيّة القضايا والموضوعات به جعل تلك الأبحاث تستكمل تلك الجوانب المختلفة.

المفهوم الاصطلاحي للإعراب:

لم يتّفق اللغويون العرب المحدثون على مفهوم واحد لمصطلح "الإعراب"، فجاءت تعريفاتهم له مختلفة ، وتعدّدت تصوراتهم عنه، لذا أمكن رصد ثلاثة مفاهيم، تداولها الدارسون في دراساتهم، بينها من الاتفاق والاختلاف ما سيتضح من خلال عرضها فيما يأتي:

أ- الإعراب أثر لفظي:

جعل النحاة الإعراب حكمًا لفظيًا يتبع لفظ العامل وأثره؛ ورأى إبراهيم مصطفى أن جهد النحاة قد أهمل صلة العلامات الإعرابية بالمعنى وأثرها في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته [١٣]، ثم عيّن الإعراب بحركتين هما الضمة والكسرة فقط، على أنهما ليستا أثرًا لعامل من اللفظ، بل من عمل المتكلم، ثم أشار إلى الدلالة الوظيفيّة لحركات الإعراب في الأسماء؛ فالضمة على الإسناد، والكسرة علامة الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء[١٤].

وتابع إبراهيم مصطفى في هذا الفهم، محمدُ عبد الجواد أحمد، وعلي عبدالواحد وافي، إذ عرّف محمد عبدالجواد أحمد الإعراب بأنه "حركات يلتزم بها المتكلم للإبانة عن أغراض كل كلمة يستخدمها، فيتمكّن السامع من فهم العلاقات بين الألفاظ في أساليب كلامه طبقًا لما يقصده منها"[١٥]واتفق علي عبدالواحد وافي في كون الإعراب هو الحركات وأن معظم قواعد الإعراب تتمثل "في أصوات مد

([١٣]) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ط٢،القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩٢م، ص٤١.

([١٤]) مصطفى، إحياء النحو، ص ٥٠:٧٠.

([١٥]) محمد عبدالجواد أحمد، قواعد النحو البدائية في اللغة العربية ،القاهرة: مطبعة محرم الصناعية، ١٩٧٢م، ص٣٣.

قصيرة تلحق أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة"[١٦].

ب- الإعراب تغيّر معنوي:

يرى الكثير من الدارسين أن الإعراب مرتبط بالتغيّر المعنوي. ويشير التغيّر الإعرابي إلى عدم لزوم آخر الكلمة حركة واحدة بتغيّر موقعها الإعرابي، بل تتغير تلك الحركة تبعًا لوظيفتها النحوية، وهذا هو الرأي الذي تبنّاه الدارسون في هذا الاتجاه، محددّين الإعراب بالتغيّر الذي يحدث في آخر الكلمات تبعًا لتغيّر وظائفها، ويدل عليها بالعلامات الإعرابيّة. ولذا فإن تعريف الإعراب عند هؤلاء الدارسين هو التغيّر المعنوي الذي يستدل به عن طريق العلامات الإعرابية من حركات وحروف. في حين أنّه عند الدارسين السابقين العلاماتُ الإعرابية الملفوظ بها نفسها. ويمكن تصنيف الدارسين الذين عرّفوا الإعراب بأنّه تغيّر معنوي إلى صنفين، وفيما يلي عرض لهذين الصنفين:

- **الصنف الأول:**

يربط الدارسون التغيّر الإعرابي الذي يستبعد العوامل بالأغراض النحويّة أي المعاني الإعرابيّة، كما أشار إلى ذلك مهدي المخزومي، إذ يرى أن المعاني الإعرابيّة تتعاقب على آخر الكلمة نتيجة للتغيّر. وبهذا يستبعد أثر العامل في الإعراب[١٧]. ونتيجة لربط الإعراب بهذا المفهوم فإنه يقابله بالبناء وهو ملازمة الكلمة حالة واحدة، وملازمة آخرها حركة واحدة يعني أنّ آخرها لا يتغيّر مهما تغيّر موقعها الإعرابي، ومهما تعاقبت عليها الأغراض النحوية أو المعاني الإعرابية[١٨]. وهو هنا يجعل الإعراب في حدود تغيّر الحركة في آخر الكلمة فقط، ولايشمل العلامة الإعرابية عمومًا. على أنه يوسّع هذا المفهوم في موضع آخر، ويجعله أكثر شمولية حين يربط الإعراب بوظيفة الكلمة ووظيفة الجملة لغويًا وقيمتها نحويًا، أي المعاني الوظيفية أو المعاني الإعرابية للكلمات. وبهذا فإن الإعراب هنا يشمل المعرب والمبني دون فرق بينهما، فهما يدلان على المعاني الوظيفية مثل كونهما مسندًا إليه، أو مضافًا إليه، أو كونهما مفعولاً به، أو حالاً، أو تمييزًا، أو غير ذلك[١٩].

([١٦]) علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة،القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٨٨، ص٢١٠ .

([١٧]) المخزومي ،مهدي ، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط٣ ، بيروت: المكتبة العصريّة، ١٩٨٠،ص١٥.

([١٨]) المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص٢٨.

([١٩]) المرجع السابق، ص٦٦.

- **الصنف الثاني:**

يؤكد أن الإعراب تغيّر معنوي أيضًا، كما أشار إلى ذلك المنتمون إلى الصنف الأول، إلاّ أن التغير مرتبط بتغيّر العوامل الداخلة عليه، وأهم ما يميّزهم عمن سبقهم هو ربط اختلاف الحالات الإعرابية من رفع ونصب وجرّ وجزم بما يقتضه العامل النحوي. ومن الدارسين الذين يعرّفون الإعراب وفق ذلك التصور مبارك مبارك، إذ يرى أنّ الإعراب هو تغيير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها[٢٠]. ويؤيّد هذا التصور عباس حسن، إذ يشير إلى أنّ الإعراب تغيير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغيّر العوامل الداخلة عليه وما يقتضيه كل عامل[٢١].

ج- الإعراب تحليل نحوي وصرفي:

لقد شاع مفهوم الإعراب على أنّه أثر لفظي أو تغيّر معنوي عند أغلب الدارسين العرب المحدثين، فعندما يُذكر تعريفه يرد أحد المفهومين السابقين إلاّ أنّ بعض الدارسين نظروا إلى الإعراب من زاوية أخرى، ورأوا أنّه تحليل نحوي وصرفي لمكوّنات الجملة العربيّة أو التركيب العربي، ويعرّفونه انطلاقًا من التحقّق الفعلي للإعراب، ثم وصف ذلك التحقق المتمثّل في الكلمات والجمل، وقد تعدّدت صياغات هذا التعريف، إلا أنّها متقاربة ويتضمن التعريف ما يلي:

١. بيان الموقع الإعرابي للكلمة في الجملة أو للجملة في الكلام.
٢. تحديد الحالة الإعرابيّة لذلك الموقع الإعرابي.
٣. تعيين العلامة الإعرابيّة المناسبة.
٤. ذكر نوع العلامة الإعرابية.
٥. بيان سبب مجيء تلك العلامة دون غيرها من العلامات.

ومع تأكيد الدارسين على إيراد تلك الجوانب في تعريف الإعراب أو أثناء تطبيقه على مجموعة جمل وكلمات مختارة، إلاّ أنّ بعضهم اكتفى بالجانب الأول وهو أنّه بيان للوظيفة النحويّة للكلمة أو للجملة، أو أنّه تحليل الجملةِ إلى أركانها وإلى الأجزاء الملحقة بها، وخصّ بعض الدارسين هذا النوع من الإعراب بتسمية معيّنة فسمّاه بالإعراب التطبيقي أو الإعراب التعليمي، أو الإعراب المدرسي، ولكل تسمية دلالة معيّنة قصدها كل دارس.

وقد فرّق عبدالهادي الفضلي بين نوعين من الإعراب هما: الإعراب التعليمي والإعراب التطبيقي[٢٢]؛ فيرى أن الأول هو ما تستخدم فيه الوسائل والأساليب التربوية

---

(٢٠) مبارك مبارك، قواعد اللغة العربية، ط٣ ،بيروت: دار الكتاب العالمي، ١٩٩٢م، ص٨٥.
(٢١) عبّاس حسن، النحو الوافي، ط٥ ،القاهرة: دار المعارف ،مصر، ١٩٧٥، ج١،ص٧٤.
(٢٢) الفضلي، دراسات في الإعراب، ص ص١٢٣-١٢٤.

لتعليم الإعراب وقواعد النحو للمبتدئين، ويعين طريقته بأنها تقوم على ذكر العلامة الإعرابية إن وجدت ودلائل الإعراب والحالة الإعرابية والموقع الإعرابي والوسائل النظرية والمادية التي تساعد على فهم وتركيز المفهوم النحوي في ذهن المتعلم[٢٣]. في حين يعني الثاني الإعراب الذي ينبغي استعماله بعد اجتياز المرحلة التعليمية، سواء في دراسة النصوص ونقدها أم في إعراب الأمثلة، ويُكتفَى فيه بذكر الموقع الإعرابي فقط[٢٤]. ثم يورد أمثلة تطبيقية تؤيد تفريقه بين الإعرابين[٢٥]. على أنّ الغاية من كلا النوعين عنده واحدة وهي بيان الوظيفة النحويّة لكل كلمة في النصّ المراد إعرابه.

ويرى أحمد حاطوم أن السبب في تسمية الإعراب أنه يبيّن المعاني ويوضحها[٢٦]، مشيرًا إلى أن هذا واضح الارتباط بقولنا: أعرب الرجل أي أبان وأوضح، ويرتبط الرأي الثاني بالجانب النحوي للإعراب لأن العرب في نظره يرون أن الإعراب سمة بارزة من سمات عربيّة اللسان، وأنّ إعراب الكلام أي إظهار علامات الإعراب فيه إنما هو إظهار لعربيّته[٢٧]، لهذا كان للإعراب دور في تعيين هوية اللسان العربي كما يرى[٢٨].

المطلب الثاني: علاقة الإعراب بالدلالة:

ليست علامات الإعراب زائدة أو ثانوية؛فهي لم تدخل على الكلام اعتباطا، وإنما لأداء وظيفة أساسية في مفردات اللغة العربية وتراكيبها إذ إنها الوسيلة التي توصل إلى معرفة العلاقة النحوية والدلالية بين الكلمات التي تتركب من الجملة العربية فضلا عن كونها ضربا من ضروب الإيجاز التي تتميز بها العربية، لذا قسَّم أحمد حاطوم الإعراب تبعًا لدلالته وأدائه للمعنى إلى ثلاثة أنواع هي[٢٩]:

أ- إعراب شكلي.
ب- عراب دلالي.
ج- عراب شكلي/ دلالي.

([٢٣]) الفضلي، ص١١٧-١١٨.
([٢٤]) المرجع السابق، ص١١٨.
([٢٥]) نفسه ص١٢٣-١٢٤.
([٢٦]) حاطوم، أحمد، كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط١، ١٤١٢هـ،١٩٩٢م،ص ٣٦.
([٢٧]) حاطوم، كتاب الإعراب،٣٧.
([٢٨]) المرجع السابق،٣٠٦
([٢٩]) أحمد حاطوم، كتاب الإعراب،٢٢٧.

أ- الإعراب الشكلي:

يعرَّف الإعراب الشكلي بأنّه " تؤدَّى المعاني النحوية التركيبية لكلماته وتُفهم، ولايكون له دور محسوس في أداء هذه المعاني وفهمها"[٣٠]. ويرى أن هذا النوع من الإعراب لايؤثر في فهم المعنى المجمل وفهم المعاني النحويّة، فلا فرق في فهم المتعلّم لقواعد النحو، وفهم الجاهل لتلك القواعد، فهما متساويان[٣١].

ب- الإعراب الدلالي:

يمكن القول بأن الإعراب الدلالي هو "كل إعراب لاتُؤدي المعاني النحوية –التركيبية لكلماته ولاتفهم إلا به"[٣٢]، وقد ذكر شواهد لهذا النوع من القرآن الكريم والشعر والنثر[٣٣]، ثم بيّن أنّ أبواب هذا النوع صنفان: إعراب دلالي مبوّب، وإعراب دلالي غير مبوّب، ويضم الإعراب الدلالي المبوب ثلاثة أبواب هي:

- إعراب معمولي "كان" المعرفتين وأخواتها.
- إعراب النعت الواقع بعد المضاف إليه.
- إعراب المنصوبات التركيبيّة[٣٤].

في حين يضم الإعراب الدلالي غير المبوب كل باب من أباب النحو المخالفة لأبواب الإعراب المبوب الثلاثة[٣٥]، ويبيّن من خلال الشواهد أن هذا النوع من الإعراب قليل فلم يجد له في شواهد القرآن سوى ثمانية شواهد فقط. وكذلك في شواهد الشعر فهي ضئيلة، أمّا في النثر فالشواهد منعدمة، فلم يجد له شواهد دالة عليه[٣٦]. ومن خلال دراسته يلاحظ انحصار شواهد هذا النوع في الاسم دون الفعل، وأنّه يرتبط بالمستوى الأسلوبي للكلام[٣٧].

ج- الإعراب الشكلي/ الدلالي:

يقصد به "كل إعراب تؤدي المعاني النحوية التركيبية لكلماته وتفهم بدونه، إلا أنّ الأداء والفهم يصبحان به أقرب منالاً"[٣٨]. وفي هذا التعريف دلالة على أنّ هذا النوع من الإعراب يمثّل مفهومًا وسطًا بين الإعراب الدلالي والإعراب الشكلي.

---

(٣٠) المرجع السابق ،ص٢٢٧.
(٣١) نفسه، ٢٧٧.
(٣٢) المرجع السابق،٢٤٩.
(٣٣) نفسه ٢٣٠.
(٣٤) نفسه٢٣٠.
(٣٥) نفسه٢٣٢_٢٣٤.
(٣٦) المرجع السابق، ص٢٥١-٢٥٤.
(٣٧) نفسه، ص٣٥٤-٢٥٦.
(٣٨) نفسه، ص ٢٥٧.

ويذكر لهذا النوع شواهد من القرآن والشعر والنثر[٣٩]. ويبيّن من خلال الشواهد مفهوم هذا النوع، وأنه يمكن فهم الكلام، وفهم كل معنى من معانيه النحوية حتى عند إسقاط الإعراب بالتسكين أو اللحن، لكن المعنى يصبح أكثر سهولة على القارئ وأكثر تمييزًا عند استخدام علامات الإعراب في شواهد هذا النوع من الإعراب، بحيث تكون المعاني النحويّة واضحة[٤٠].

وينقسم الإعراب الشكلي/ الدلالي إلى نوعين: إعراب شكلي دلالي مبوب، وإعراب شكلي دلالي غير مبوب. ويضم الإعراب الشكلي الدلالي المبوب ثلاثة أبواب هي:

- التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول به.
- الإعراب الشكلي/ الدلالي المضمر عامله.
- إعراب النعت الواقع بعد المضاف إليه[٤١].

هناك خلاف بين العلماء ، قدامى ومحدثين ، حول دور الإعراب في الوقوف على الدلالة اللغوية ، ويمكن أن نميز بين **ثلاثة اتجاهات** في علاقة الإعراب بالدلالة ، هي:

الأول : اتجاه يرى أصحابه أن للإعراب دوراً في الوقوف على الدلالة ، وأنه لولا الحركات الإعرابية ما أمكن التمييز بين المعاني، كالفاعلية والمفعولية وغيرهما . ويأتي على رأس هذا الفريق الزجاجي (ت ٢٣٧ هـ) الذى أفرد في كتابه " الإيضاح في علل النحو " باباً سماه "الإعراب لِمَ دخل الكلام" ، تحدث فيه عن علة وجود الإعراب في الكلام، يقول : "فإن قال قائل : فقد ذكرتَ أن الإعراب داخل في الكلام ، فما الذى دعا إليه واحتيج إليه من أجله ؟ الجواب أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة – جعلت حركة الإعراب تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل واقع به ، وقالوا : ضُرِبَ زَيْدٌ فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها [٤٢]".

ويرى ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) الإعراب فارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين ، كالفاعل والمفعول، ولا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما

([٣٩]) نفسه،٢٥٧-٢٦٣.
([٤٠]) نفسه ، ٢٦٣-٢٦٤.
([٤١]) حاطوم، كتاب الإعراب، ص٢٦٥-٢٧٠.
([٤٢]) الزجاجي، أبو القاسم،الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك ،مكتبة دار العروبة ،القاهرة ١٩٥٩ ، ص٦٩،٧٠.

في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب . ولو أن قائلاً قال : هذا قاتلٌ أخي بالتنوين ، وقال آخر : هذا قاتلُ أخي بالإضافة ، لَدَلَّ التنوين على أنه لم يقتله ، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله[٤٣].

وترى الباحثة أن فكرة دخول الإعراب الكلام للفصل بين المعاني المتكافئة هي فكرة كثير من العلماء القدامى ، بل إن الزجاجي يراها فكرة جميع القدماء إلا قطرباً ، يقول الزجاجي بعد ذكره أن الإعراب دخل الكلام للتمييز بين المعاني : " هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال[٤٤] " .

الثاني: اتجاه يرى أصحابه أن الحركات الإعرابية لا تُبِينُ عن المعاني ، ولا صلة لها بها ، ويمثل هذا الاتجاه من القدماء ، وينفرد به قطرب (محمد بن المستنير ت ٢٠٦ هـ) الذى ذهب إلى أن الحركات الإعرابية وجدت في الكلام لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام ؛ لأن الوقوف على كل كلمة بالتسكين يؤدى إلى البطء في الكلام ، يقول قطرب : "وإنما أَعْرَبَتِ العرب كلامها ؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام ؛ ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشو البيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفى كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان[٤٥].

وقد رَدَّ قطرب على القائلين بدخول الإعراب الكلام للدلالة على المعاني ، والفصل بين بعضها وبعض ، يقول : " لم يُعْرَبِ الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ؛ فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إنَّ زيداً أخوك ، ولعلَّ زيداً أخوك ، وكأن زيدا أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيدٌ قائماً ، وما زيدٌ قائمٌ ، اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله : ما رأيته منذ يومين ، ومنذ يومان ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك ، وما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ ، وما في الدار أحدٌ إلا زيداً ، فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني ، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه ، لا يزول إلا بزواله [٤٦]".

([٤٣]) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم ،تأويل مشكل القرآن ،تحقيق: السيد أحمد صقر،القاهرة،١٩٧٣،ص ١٤.

([٤٤]) الزجاجي أبو بكر، الإيضاح في علل النحو ،تحقيق: مازن المبارك، ١٩٥٩م ، ص ٧٠

([٤٥]) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ، ٧٠-٧١ .

([٤٦]) الإيضاح ، ص ٦٨ .

وقد تبنى عدد من المحدثين رأى قطرب ، ويأتي على رأسهم الدكتور إبراهيم أنيس الذى ذهب إلى أنه ليس للحركة الإعرابية مدلول، يقول :" لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحْتَاجُ إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض [٤٧]" .

الثالث: اتجاه يجمع بين رَأْيَي الفريقين السابقين ، ويمثله الدكتور فؤاد حنا ترزي، الذى ذهب إلى أن الإعراب دخل الكلام في أول الأمر لغرض لفظي ، يتمثل في وصل الكلمات بعضها ببعض ، ثم اسْتُغِلَّتِ الحركات الإعرابية بعد ذلك لأغراض معنوية ، أي اختصت كل حالة إعرابية بعلامة من العلامات ، فاختصت حالة الرفع بالضمة ، واختصت حالة النصب بالفتحة ، وحالة الجر بالكسرة ، يقول الدكتور فؤاد ترزي:"... ومع ذلك فإننا نعتقد بأنها إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي ، هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض ، ولكنها استغلت من النحاة فيما بعد لأغراض معنوية في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد ما أمكن ذلك ؛ لضبط القرآن الكريم [٤٨]".

وقد ألحق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف رأي الدكتور فؤاد ترزي برأي الدكتور إبراهيم أنيس ، يقول الدكتور رمضان : " وممن تأثر به (بالدكتور إبراهيم أنيس) فؤاد ترزي في كتابه : (في أصول اللغة والنحو)، ويقول الدكتور حماسة معقباً على رأى الدكتور فؤاد ترزي : " ويحاول (يعنى الدكتور فؤاد) أن يقوي رأيه هذا الذى يتابع فيه الدكتور إبراهيم أنيس حديثاً ومحمد بن المستنير المعروف بقطرب قديماً [٤٩]" .

وترى الباحثة - بناء على ما سبق - أن القواعد التي يقف عليها العلماء في أي علم من العلوم تكون مستنبطة من مجموعة من الظواهر المطردة أو شبه المطردة في هذا العلم ، فكما أن السقف – في البناء – لا يقوم إلا على حائط ، فكذلك القوانين - في العلوم - لا تقوم إلا على ظواهر مطردة أو شبه مطردة ؛ فقد وُجِدَ الشعر العربي موزوناً قبل اكتشاف أوزانه وبحوره ، ثم جاء الخليل بن أحمد فاكتشف أوزانه ، ووقف على بحوره ، وصارت هذه البحور بعد ذلك من قوانين الشعر ؛ ووُجِدَتِ الظواهر البلاغية من تشبيه واستعارة وكناية ومجازٍ مرسل ، وغيرها – قبل اكتشافها ، ثم جاء العلماء واكتشفوا هذه الظواهر ، واصطلحوا عليها هذه المصطلحات ، وقَعَّدُوا لها .

([٤٧]) أنيس ،إبراهيم ، من أسرار اللغة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥ ،ط٧ ، ص ٢٣٧ .
([٤٨]) ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، لبنان ١٩٦٩ ، ص ١٨٧ .
([٤٩]) حماسة، محمد عبد اللطيف ،العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، دار غريب ، القاهرة ٢٠٠١ م، ص ٢٧٢.

وقواعد النحو – من إعراب وغيره – كغيرها من قوانين العلوم الأخرى ، استنبطها النحاة من ظواهر لغوية مطردة في الاستخدام اللغوي، فالمؤكد عند الباحثة أن العلماء لاحظوا أن الاسم الذى يقع منه الفعل أو يتصف به (الفاعل) يكون مرفوعاً دائماً أو في أغلب الأحوال ، وأن الاسم الذى يقع عليه الفعل (المفعول) يكون منصوباً ، والاسم الذى يكون تابعاً (صفة أو توكيد أو عطف) لاسم غيره يكون مثله في الإعراب ، فيرفع (التابع) إن كان المتبوع مرفوعاً ، وينصب إن كان منصوباً ، ويجر إن كان مجروراً ، إلى غير ذلك من الظواهر .

وهكذا استنبط العلماء القدامى قواعد النحو ، ومنها الإعراب ، من خلال ملاحظاتهم التي وقفوا عليها من خلال الاستخدام اللغوي . وإذاً فقد وُجِدَ الكلام معرباً ، ثم جاء النحاة واستنبطوا قواعد الإعراب ؛ ولذلك لا يمكن الأخذ برأي الدكتور إبراهيم أنيس في أن ظاهرة الإعراب "استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية[٥٠]"، فالإعراب وقف العلماء على قواعده من خلال ظواهر لغوية مطردة أو شبه مطردة ، فقد اطَّرد مجيء الفاعل في كلامهم مرفوعاً، ومجيء المفعول منصوباً، فكانت قاعدتهم أن الفاعل يرفع والمفعول ينصب، وأما الأمثلة التي جاء فيها الفاعل منصوباً ، والمفعول مرفوعاً ، وهى لا تزيد – مبلغ علمي– على قولهم : كسر الزجاجُ الحجرَ ، وخرق الثوبُ المسمارَ ، فهي مما شذ على القاعدة لعلةٍ سموها أمن اللبس ؛ إذ لا يلتبس على السامع في عبارة : كسر الزجاجُ الحجرَ أن الكاسر (الفاعل) هو الحجر ، سواء جاءت هذه الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو حتى مجرورة، وأن المكسور (المفعول) هو الزجاج سواء جاءت هذه الكلمة مرفوعة أو منصوبة ؛ لأن الواقع ينفى أن يكون الزجاج كاسراً والحجر مكسوراً ، فذلك مخالف لطبائع الأشياء وخصائصها .

والمتأمل في أبواب النحو ومسائله يجد كثيراً منها لا يحتاج إلى إعراب لبيان دلالته ، فالأسماء المنصوبة في : سرت يوماً أو يومين أو أياماً، وقرأت كتاباً أو كتابين أو كتباً ، واشتريت أحد عشر كتاباً ، وذهبت إلى عملي مسرعاً – لو جاءت مرفوعة أو مجرورة ما حدث خلل في المعنى، فالفتحة – وهى علامة النصب الأصلية – أو ما ينوب عنها من الحروف ، لا قيمة لها في الإبانة عن معانى الكلمات المنصوبة في الأمثلة السابقة . والأسماء المرفوعة في : صام المسلمُ أو المسلمان أو المسلمون ، والمسلم صائم ، والمسلمان صائمان ، والمسلمون صائمون ، والطالبان المجتهدان ناجحان – لو جاءت منصوبة أو مجرورة ما اختل المعنى . والأسماء المجرورة في: مررت بزيدٍ أو بالزَّيْدَيْنِ أو بالزَّيْدِينَ ، وهذا غلام زيدٍ ، وهذا ابن أخيك، وهذا كتابُ زيدٍ الطويلِ ، وفى مكتبتي

(٥٠) من أسرار اللغة ، ص ١٩٩ .

ألف كتابٍ – لو جاءت مرفوعة أو منصوبة ما ألبس رفعها أو نصبها على السامع في فهم المعنى .

أما ما أشار إليه الزجاجي من أن الحركات الإعرابية تفرق بين الفاعل والمفعول في مثل : ضرب زيدٌ عمراً ، فمن الممكن أن تكون هناك قرائن وملابسات تميز الفاعل من المفعول دون حاجة إلى إعراب ، كَأَنْ يكون أحد الشخصين (زيد أو عمرو) قوياً ظاهر القوة ، والآخر ضعيفاً هزيلاً ؛ أو غير ذلك من قرائن .

غير أنه يبقى القول مع الزجاجي بأن الحركات الإعرابية هي التي تميز الفاعل من المفعول في هذه الجملة (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) إذا لم تكن هناك ملابسات أو قرائن تعين على إبانة المعنى ، وإذاً فالعلامة الإعرابية هي" إحدى القرائن التي تتظاهر من أجل إجلاء اللبس عن الجملة [٥١]".

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه قطرب ومن تابعه من المحدثين، مِن أنَّ الحركات الإعرابية وجدت في الكلام لوصل بعضها ببعض وليس للإبانة عن المعاني، يمكن الأخذ به على اعتبار، ورفضه على اعتبار؛ يؤخذ به على اعتبار أن الحركات الإعرابية ليس لها دور في الإبانة عن المعاني في كثير من الحالات، وإذا كان الأمر كذلك فلم يَبْقَ للحركات من وظيفة سوى وصل الكلمات بعضها ببعض، ويُرْفَض رأى قطرب ومن تابعه من المحدثين على اعتبار اطِّراد أو شبه اطراد الحركات الإعرابية في الكلمات ذات المعاني أو الوظائف النحوية ، فالكلمة التي تكون فاعلاً يطرد مجيئها مرفوعة بالضمة إن كانت مفردة، ولو كانت الحركات لمجرد وصل الكلام بعضه ببعض لجاز – كما قال الزجاجي في رده على قطرب – مجيء الكلمة التي تكون فاعلاً مرفوعة مرة ، ومنصوبة مرة ، ومجرورة مرة ثالثة ، ولكن لما كان هذا مخالفاً لواقع الاستخدام اللغوي، دل على أن الحركات الإعرابية ليست لمجرد وصل الكلام بعضه ببعض .

المبحث الثاني: تعدد الوظائف الإعرابية في التراث النحوي:

يقوم النحو العربي على قوانين وأحكام عامة مستنبطة من كلام العرب، ومضبوطة بضوابط كليّة اعتمدها النّحاة في وصفهم العربيّة وتقعيد قواعدها. وتشكّل هذه الضوابط، مع الأسس المنهجيّة التي اتّبعها النحاة في عملهم، عناصر نظريّة نحويّة متماسكة تتناسق معطياتها وتتوافق عناصرها،[٥٢] وإنّ المتأمّل في الأصول العامّة التي قامت عليها نظرية النحو العربي، وما صاغه النّحاة من ضوابط رئيسة توجّه القول في وصف

([٥١]) العلامة الإعرابية في الجملة ، ص ٢٨٩ .

([٥٢]) الفاسي الفهري،عبد القادر ، اللسانيّات واللغة العربية، ط١، منشورات عويدات،بيروت، ١٩٨٦، ص١٣.

العربيّة وتقعيد قواعدها يستشعر تنبّه النّحاة إلى ما يعتري التراكيب، أحياناً، من تجاذب بين المعنى والإعراب، أو بين الأبعاد الدلاليّة الخالصة من جهة والضوابط الشكليّة المختلفة من جهة أخرى، وهو ملحظ أشاروا إليه في مرحلة مبّكرة من وصف العربيّة؛ من ذلك، مثلاً، ما ألمح إليه سيبويه في قوله: "ومثل ذلك قولك: إن زيداً ظريف وعمروٌ وعمراً، فالمعنى في الحديث واحد وما يراد من الإعمال مختلف.

وقد وضع ابن هشام باباً كاملاً للحديث عن الموجّهات التي تضبط القول في إعراب العناصر في التركيب، وضّح فيه من خلال أمثلة كثيرة كيف تتداخل المرجّحات الدلاليّة والصناعيّة، وكيف السبيل إلى ضبط المسألة على نحو من التحكّم المشروع الذي يحفظ للنظريّة تماسكها وتوافقها، كما جرّد ابن جنّي هذه المسألة في خصائصه على نحو يخرجها إلى مستوى تأصيلي أساسيّ تنبني عليه نظريّة النحو العربي من خلال ثلاثة أبواب مهمّة، هي:

- باب في تجاذب المعاني والإعراب.
- باب في التفسير على المعنى دون اللفظ.
- باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

يقول ابن جني "وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"[٥٣]،وابن جني يقدم المعنى على الإعراب في أغلب الأمثلة التي يناقشها، إلا أن بعض النحاة لا يمانعون أن يختلف تفسير المعنى عن تقدير الإعراب.

من هذا المنطلق يمكن تعريف الوظيفة الإعرابية بأنها: ما تؤديه إحدى الكلمتين بالنسبة إلى الأخرى كونها فعلا لها، أو فاعلًا أو مفعولًا به أو حالًا أو تمييزًا أو نعتًا... إلى آخر ماتؤديه الكلمات المرتبطة ببعضها، أو الكلمات الرابطة بينها من معاني النحو التي فصَّلها النحاة إلى أبواب النحو المعروفة[٥٤].

يقصد بهذا التعدد الوظيفي للإعراب جواز إعطاء الكلمة أكثر من وظيفة نحوية بناء على الخلاف في معناها، سواء أكان ذلك في سياق واحد أم سياقات متعددة.

المطلب الأول: مظاهر التداخل بين الوظائف النحوية والصرفية

تقول لطيفة النجار "إن نظرية النحو العربي القائمة على القول بالعامل منضبطة، عند النحاة، بضوابط مختلفة، يعد المعنى واحدا منها، فهو ليس ضابطا رئيسا، في كثير

([٥٣]) ابن جني، الخصائص. دار المعارف. دمشق ،١٩٩٢م، ٣/ ٢٥٥.

([٥٤]) السيوطي ،جلال الدين،الأشباه والأنظار النحوية، دار الكتب العلمية، ط١ ،١٩٩٠م ،ص ٢-٣.

من المواضع؛ فبنية النظرية النحوية المتمثلة في العامل النحوي ذات طبيعة تركيبية شكلية، تتخذ من العلاقات النحوية أساسا في رسم أطرها وأبعادها الرئيسة، ولكنها في الوقت نفسه لا تغفل دور العناصر (الدلالية) في تشكيل النسق النهائي للنظرية، فتضع لها أدوارا مؤثرة تحرك مكونات النظرية في اتجاهات مخصوصة" [٥٥] لكنها لا تطلق لها زمام التحكم في الوصف، بل تقيدها بالضوابط الشكلية والبنيوية الأخرى التي تعد أكثر انضباطا وتماسكا بحيث ينتبه النحاة إلى ما يعتري التراكيب، أحيانا، من تجاذب بين المعنى والإعراب، أو بين الأبعاد الدلالية الخالصة من جهة والضوابط الشكلية المختلفة من جهة أخرى، وهو ملحظ أشاروا إليه في مرحلة مبكرة من وصف العربية؛ من ذلك، مثلا، ما ألمح إليه سيبويه في قوله: "ومثل ذلك قولك: إن زيدا ظريف وعمرو وعمرا، فالمعنى في الحديث واحد وما يراد من الإعمال مختلف"[٥٦].

إن وقوف النحاة على مظاهر التداخل بين الوظائف النحوية والصرفية يؤكد القول بتعدد الاحتمالات الإعرابية في التركيب والصرف.. أي إذا كان هذا التداخل يتفاوت ويختلف؛ حسب ما يقويه من ضوابط نحوية وشكلية اعتمدها النحاة في تحليلهم انفتح الباب للقول بتعدد الإعراب وتداخل الوظائف، والتفت، حينئذ، إلى السياق لترجيح وجه على آخر، وهذا نهج معروف عند النحاة، ويتضح جدا في كتب إعراب القرآن، وتفسيره، أما إذا كان التداخل بين الوظائف النحوية دلاليا خالصا لا يعضده اشتراك نحوي أو صرفي أو موقعي فإن هذه الأبعاد الدلالية المشتركة لا يلتفت إليها في الغالب، ويبقى القول في إعراب الكلمة محصورا في بابها لا يخرج عنها إلى غيرها.

والمتأمل في مصنّفات النحاة العرب سيلحظ أنّهم يفردون لكل وظيفة نحويّة باباً يتضمّن تعريفاً يحدد للوظيفة شروطها الصرفيّة والإعرابيّة والموقعيّة، ويعيّن أبعادها الدلاليّة، ثمّ يمتّد الوصف ليشمل ما يطرأ على الوظيفة من تقديم وتأخير وحذف ضمن العلاقات التركيبية المختلفة التي تربطها بغيرها من الوظائف النحويّة والتي تنتظم جميعها في إطار نظريّة العامل النحوي، وتمثّل شروطُ الوظيفة النحويّة المذكورةُ في الحدّ الصورةَ الأصليّةَ لتلك الوظيفة التي قد تتغيّر وتبتعد عن الأصل بما يطرأ عليها من استثناءات متعدّدة يسمح بها الاستعمال، ويجوّزها النّحاة مستضيئين بالأسس التفسيرية

([٥٥]) النجار، لطيفة إبراهيم، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، دار العالم، دبي،٢٠١٢م، ص ١٨٨.

([٥٦]) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر،الكتاب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولي، ١٤٢٠ه. ، ١/ ٦١.

التي اعتمدوها في وصفهم[٥٧].

وقد نبّه النحاة إلى التداخل الدلالي بين الوظائف النحويّة المختلفة مبيّنين المساحة الدلاليّة التي تشترك فيها ثم ما تنفرد به كلّ وظيفة من خصوصيّة دلاليّة تعطيها موقعاً ممّيزاً على تلك المساحة المشتركة؛ فالحال تشبه الخبر في "كونها محكوماً بها في المعنى على صاحبها، وإن كان الحكم في الخبر قصدياً وفي الحال تبعياً. وتشبه النعت في إفهام الاتصاف بصفة، وإن كان قصدياً في النعت وتبعياً في الحال[٥٨]،وتشبه التمييز في "أنّ كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الاشتراك" إلا أنها مبيّنة للهيئات والتمييز مبيّن للذوات. وعطف البيان يشبه النعت؛ لأنّه "يؤتى به لإيضاح ما يجري عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه، فهو من تمامه كما أن النعت من تمام المنعوت"[٥٩] إلا أنّ النعت يتضمّن حالاً من أحوال المنعوت يتميّز بها أمّا عطف البيان فهو تفسير الأوّل باسم آخر مرادف له.

أولا: التداخل الدلالي بين الحال والمفعول فيه أو بين الحال والمفعول معه:

ذهب النحاة إلى أن هناك تداخلا وظيفيا بين الحال والمفعول فيه "وخصوصا ظرف الزمان؛ لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى، كما أن الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره" .. ويمكن أن نلحظ هذا التداخل كما ذهب سيبويه في قوله تعالى: (يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) [٦٠] فقال فيه: "فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتا ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء"[٦١].

تلحظ الباحثة أن هناك ترابطا قويا جدا بين واو الحال والدلالة على الزمان فقد أوردها ابن منظور في اللسان مقسما إياها قسمين مع عدم وجود فارق دلالي يبنهما؛ إذ يقول: "ومنها واوات الحال، كقولك: أتيته والشمس طالعة، أي في حال طلوعها، قال الله

---

(٥٧) تمام حسان،الأصول، دراسة إبستيمولوجيَة للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٢، ١٤٦.

(٥٨) الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة، ١٩٩٨، ١٨٣/٢

(٥٩) ابنيعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٨ ، ٧٠/٢.

(٦٠) سورة آل عمران الآية: ١٥٤.

(٦١) الكتاب ١/ ٤٧.

تعالى: (إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُوم) [٦٢] ومنها واو الوقت كقولك: اعمل وأنت صحيح، أي في وقت صحتك والآن وأنت فارغ، فهذه واو الوقت وهي قريبة من واو الحال"[٦٣].

وفي المغني لابن هشام يتلمس هذا التداخل الوظيفي إذ يقول: "ومما يشكل قولهم في نحو" جاء زيد والشمس طالعة" إن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد، ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعني: فهي كالحال والنعت وقال ابن عمرو: هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه، وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: (وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ)[٦٤] في قراءة من رفع البحر، هو كقوله: وقد أغتدي والطير في وكناتها.. و"جئت والجيش مصطف" ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، فلذلك عريت من ضمير ذي الحال"[٦٥].

ثانياً: التداخل بين الحال والمفعول لأجله:

يرى كثير من النحاة انه في باب المفعول لأجله يجوز لنا أن نعرب المصدر الواقع في هذه الوظيفة، في كثير من المواقع، حالا؛ لأن المصدر، عندهم، يجوز أن يقع حالا، وإن كان هذا خلاف الأصل وعليه، فقد جوز النحاة، مثلا، وجهين في إعراب "عبثا" من قوله تعالى: (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ)[٦٦] فقالوا فيها: يحتمل أن تكون مفعولا لأجله ويحتمل أن تكون حالا، فهذا الاحتمال مقبول؛ لأن في الشروط الصرفية للوظيفتين ما يبرره؛ فالمفعول لأجله لا يكون إلا مصدرا، والحال يجوز فيها ذلك أيضا، فهذا التجويز فتح قناة تواصل بين الحال ووظائف نحوية أخرى، منها المفعول لأجله، مما سمح بتعدد الاحتمالات الإعرابية في التركيب الواحد. [٦٧]

فالنحاة قالوا عن المفعول لأجله الذي يلتقي مع الحال في البعد الدلالي في سياق ما: حالاً؛ لأن الشرط الصرفي للحال سمح بذلك.

([٦٢]) سورة القلم الآية :٤٨.

([٦٣]) السامرائي،فاضل، معاني النحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ٢/ ٧٢٨ وما بعدها.

([٦٤]) سورة لقمان الآية: ٢٧.

([٦٥]) الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٩٩٢م، ٢/ ٦٠٦- ٦٠٧.

([٦٦]) سورة المؤمنون الآية ١١٥

([٦٧]) الزمخشري،أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق التنزيل ، دار الفكر، ٣/ ٤٥.

ولكن من الصعب القول عن الحال التي تلتقي مع المفعول لأجله في البعد الدلالي في سياق ما: مفعولا لأجله؟ وذلك لأن الشرط الصرفي لوظيفة المفعول لأجله لا يسمح بهذا الاحتمال فنحن عندما نقول: جئتك رغبة في الاستفادة من علمك. نسمح بإعراب "رغبة" مفعولا لأجله، أو حالا. ولكن إذا قلنا: جئتك راغبا في الاستفادة من علمك لم يبق في إعراب "راغبا" إلا وجه واحد، فهي حال، ولا احتمال آخر فيها، مع أن الكلمة "راغبا" مازالت محتفظة بالبعد الدلالي نفسه، فسبب العلة واضح فيها، وإن كانت صيغة المشتق "اسم الفاعل" قد أضفت على المعنى لونا خاصا وبعدا جديدا فإنها لم تسلب التركيب أو المعنى المستفاد من صيغة المصدر. ولعل هذا يتضح إذا وضعنا هذا المشتق بإزاء مشتق آخر لا يتضمن معنى العلة، وذلك كما. في الجملتين التاليتين:

جئتك راغباً.

جئتك ماشياً.

إذ يتبين من المثالين السابقين أن ليس كل مشتق، في وظيفة الحال، يبين هيئة صاحبه، وأن بعض المشتقات تتضمن وظائف نحوية أخرى، كبيان العلة، وهذا يعتمد، في جانب كبير منه على الفروق في المعاني المعجمية للمشتقات؛ فـ "راغبا" ينتمي إلى مجموعة الأفعال التي يسميها النحاة قلبية، والتي يقولون في تعريفها: "إنها أفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنما هي أمور تقع في النفس" [٦٨] أما "ماشيا" فينتمي إلى مجموعة أخرى تعرف بالأفعال العلاجية، وهي التي يناسبها أن تكون مبنية للهيئات، أما سابقتها فإن بيان الهيئة فيها يأتي ضمنيا مستنتجا.

ثالثًا: إضمار المبتدأ:

يؤثر تعدد المعاني هنا في اختلاف الأوجه النحوية للجملة؛ فقد تحتمل تلك الجملة أكثر من معنى، أو على الأقل أكثر من طريقة في العلاقات النحوية لوصول المعنى المطلوب، "وهنا يكون بناء الجملة أو سطحها الخارجي هو الذي يؤدي إلى اختيار البنية الأساسية أو البنية العميقة الممكنة للجملة وفقاً لقوانين المفردات "

وقد ذكر النحويون مواطن حذف المبتدأ، وهي تدور عندهم في خمسة مواضع، هي:

١-حذف المبتدأ في جوانب الاستفهام.

٢-حذفه بعد فاء الجزاء.

٣-حذفه بعد القول.

٤-حذفه بعد (إذا) الفجائية.

٥-حذفه بعد ما الخبر صفة له في المعنى

([٦٨]) ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/ ٧٨.

وقد نص الدكتور عبد الفتاح الحموز على تسعة وعشرين موضعاً حذف فيه المبتدأ – أو أضمر- في القرآن الكريم، وأفرد لها جزءاً لابأس فيه من كتابه "التأويل النحوي للقرآن الكريم"، فقال: "ولقد قمت باستقصاء شامل لكل ما جاء في التنزيل من حذفه ، ودونت آيات كل سورة مصحوبة بتأويلات النحويين ومذاهبهم، فوجدت أن لحذفه مواضع كثيرة، منها ما هو مجمع عليه تقريبياً، ومنها ما فيه خلاف بينهم".

ويلاحظ عند الحكم بإضمار المبتدأ ظهور وجه أو أوجه أخرى من الإعراب للفظ المراد، فلا يكاد يخلو موضع فيه خبر لمبتدأ مضمر في القرآن الكريم إلا جاز أن يكون هناك وجه آخر من الإعراب في ذلك الموضع؛ مما يدل على أن إضمار المبتدأ يتوافق – بصورة كبيرة – مع معان متعددة تحكمها تلك العلاقات النحوية المختلفة. وستتناول الباحثة في هذا الموضع من البحث ثلاثة أمور؛ أسباب وجود الأوجه الأخرى مع خبر المبتدأ المضمر، وتفضيل مكي للإضمار من عدمه، والاحتمالات الواردة في أوجه الإعراب عندما يضمر المبتدأ[٦٩].

إن تعدد الأوجه النحوية مع خبر المبتدأ المضمر قد ينشأ من عدة أسباب، منها الاختلاف في تقدير المضمر؛ فقد يحتمل أن يكون المضمر فعلاً، ويحتمل أن يكون مبتدأ، ومن ذلك ما ورد عند مكي من قوله: "وموضع" (بسم) موضع رفع عند البصريين على إضمار مبتدأ تقديره: ابتدائي بسم الله، فالباء على هذا متعلقة بالخبر الذي قامت الباء مقامه تقدير ابتدائي ثابت بسم الله أو نحوه... وقال الكوفيون: بسم الله في موضع نصب بتقدير: ابتدأت باسم الله. فالباء على هذا متعلقة بالفعل المحذوف[٧٠].

ومهما يكن من أمر، فإن تقدير (ثابت) أو (مستقر) في مثل هذه المواضع ما زال موضع دراسة، ويرى بعض النحاة أنه لا فائدة منه؛ لأن المعنى واضح من دونه، بل فيه تكلف، ولا سيما أن الوجه الآخر – وهو قول الكوفيين وبعض البصريين في أن الخبر الحقيقي هو الجار والمجرور – أقرب إلى العقل والمنطق[٧١].

([٦٩]) الحموز، عبدالفتاح أحمد: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٨٤م،ج١،ص ١٣٩.

([٧٠]) القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط٢، دمشق: دار المأمون للتراث، ج١، ص ١٢٤، الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن سعيد ، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ج١،ص ٦٦.

([٧١])العاني، أحمد عبدالله: البنى النحوية وأثرها على المعنى، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص ٧٢.

وقد اختلف في الإضمار من قوله تعالى: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ ورَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) [٧٢] أهو حرف أم مبتدأ ؟ فذكر عن علي بن سليمان الأخفش قوله: إن (أن) خبر ابتداء محذوف تقديره: فالواجب أن له نار جهنم، أو فجزاؤه أن له نار جهنم، وأراه مقبولاً على المعنى، فوضح التقدير ما يحتاج إليه المتلقي، وكذلك وذكر عن أبي علي الفارسي أن (أن) من (فأن) مرفوعة على إضمار مجرور بين الفاء و(أن)، تقديره فله أن له نار جهنم[٧٣].

وقد يكون الاحتمال بين المبتدأ والمصدر، وذلك كقول مكي في إعراب قوله تعالى: (كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ والْفَحْشَاءَ) [٧٤]، "الكاف في موضع رفع على إضمار مبتدأ، تقديره: أمر البراهين كذلك. ويجوز أن يكون في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف تقديره أريناه البراهين رؤية كذلك"[٧٥]. وترى الباحثة أن اجتهاد مكي – رحمه الله – هذا فيه تكلف، ولم يذكر من قبله كالفراء، أو من بعده كالعكبري ذلك في هذه الآية، ولكن على أية حال، فإن هذا وجه من الخلاف مذكور في هذا الموضع.

المطلب الثاني : القيمة الوظيفية للإعراب:

للعرب فيما يتعلق بالقيمة الوظيفية للإعراب ما ليس لغيرهم، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني المختلفة، يقولون: هذا غلاما أحسن منه رجلا، يريدون بذلك الحال في شخص واحد، ويقولون: هذا غلام أحسن منه رجل، فهما _إذن_ شخصان. ويقولون: كم رجلا رأيت؟ في الاستخبار، وكم رجل رأيت؟ في الخبر، يراد به التكثير، ويقولون: جاء الشتاء والحطبَ، إذا لم يرد أن الحطب قد جاء، وإنما أريد الحاجة إليه، فإن أريد مجيئهما قال: جاء الشتاء والحطبُ[٧٦].

وترى الباحثة أنَّ السامع لا يستطيع أن يدرك هذه الفروق الدقيقة إلا إذا عرف الفرق بين ما التعجبية وما الاستفهامية وما النافية، والفرق بين معنى الحال ومعنى الخبر، والفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية، والفرق بين واو المعية وواو العطف. إنه سامع من نوع خاص، قد تعلم هذه الرموز وأدرك ما وراء هذه المصطلحات، وهي رموز خاصة تحتاج إلى تعلم، بل وتحولت إلى مهارة ذهنية تقتدر، وهي مهارة لا يستطيعها

([٧٢]) سورة التوبة: الآية ٦٣.
([٧٣]) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج١، ص ٣٣٣.
([٧٤]) سورة يوسف: الآية ٢٤
([٧٥]) مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٣٨٥.
([٧٦]) السيوطي ،جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق: فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨، /١ ٢٥٩و٢٦٠.

رجلٌ من عامة الناس لم يتقن النحو والإعراب. إن هذه المهارة كانت خاصة بعرب ذلك الزمان؛ حيث كانوا يعرفون هذه الفروق؛ أما اليوم فقد خرج العربي على عربيته؛ فهو لا يتحدث بها، فكيف يتقن فروقها؟!

وفي مقابل ذلك وجدنا بعض المتقدمين من ثقات العلماء يقررون أن وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتصل؛ ولذلك جاز سقوطها في الوقف؛ وجاز سقوطها في بعض المواضع من الشعر، وإن اعتبروا ذلك من الضرورات الشعرية(٧٧).

وقد احتجوا لرأيهم بأن اللغة العربية لم تعن في مراحلها الأولى برموز الحركات عنايتها برموز الأصوات الساكنة، ومما يتمشى مع هذا الوضع نظرة علماء العربية إلى أصول الكلمات التي تتألف في رأيهم من أصوات ساكنة فقط، تتشكل إلى كلمات مختلفة الصيغ والأوزان بإضافة الحركات إلى هذه الأصول(٧٨). ويرد على هذا الرأي بأنَّ العرب تكلموا لغة ناضجة قبل الإسلام بحوالي قرنين، ولم يتكلموا بجذور لغوية تضم إليها الحركات بعد ذلك، وأما الجذور اللغوية فهو عمل تجريدي لمحاولة عرض الألفاظ لتفسير معانيها في المعاجم.

ومنذ رويت قراءة أبي عمرو بن العلاء بتسكين أواخر الكلمات في عشرات من الآيات القرآنية والخلاف محتدم بين النحاة والقراء. فالنحاة لا يرون جواز حذف الحركات الإعرابية إلا في الوقف، ويرون أن ما روي عن أبي عمرو ليس حذف الحركة بل اختلاسها(٧٩).

هكذا قال سيبويه، ومن تبعه؛ تمسكا منهم بالحركات الإعرابية ؛ وتنزيها لقراءة أبي عمرو الوحيد بين القراء السبعة عن وصف قراءته بالإسكان، وكان المبرد من غلاة النحاة في ذلك، فكان يصف قراءة أبي عمرو باللحن(٨٠).

ومع ذلك تمسك معظم العلماء بالحركات الإعرابية، بل إن منهم من اعتبرها دلائل على المعنى، فالمبرد وأمثاله ممن أبوا إباء شديدا حذف هذه الحركات الإعرابية ، غير أن أبا علي الفارسي كان يجيز حذف هذه الحركات الإعرابية، في بعض المواضع، ولم ير في هذا مساسا بالمعنى؛ إذ قال: " وحركات البناء أيضا قد تدلّ على المعنى، وقد

---

(٧٧) أنيس، إبراهيم ، حول الرأي في قولهم: سافر محمد علي حسن ، مجلة المجمع ، الجزء ٢٠، ١٩٦٦ ، ص ، ١١٣

(٧٨) بشر، كمال محمد ، الألف في اللغة العربية، مجلة المجمع، الجزء ٢٢ ، ١٩٦٧ ،ص ٥٣

(٧٩) من أسرار اللغة، ص ٢٣٨ .

(٨٠) ابن الجزري، محمد بن محمدبن يوسف، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة ،علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢١٣/٢ .

حذفت ألا ترى تحريك العين بالكسر في نحو: ضرب، وقد جاز إسكانها فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب؟[٨١].

وإذا كان بعض لغويي اليوم_ وفي طليعتهم إبراهيم أنيس _ [٨٢] قد أعلنوا حربهم على الإعراب متبعين ابن مضاء في ثورته على الإعراب، فإنه قد غاب عن أذهانهم أن ابن مضاء لم يصل بآرائه الجديدة في النحو حد إنكار ما للحركة الإعرابية من مدلول، بل رأى أن فقدان هذه الحركة في كلمة (ما) لا بد أن يؤثر في توجيه فهمها، حتى ليوشك أن يعتبر الحركات الإعرابية جزءا من بنية الكلمة. فهو قد جعل حركة الإعراب (في آخر الكلمة) كحركة الحرف الأول الذي يضم في حال، ويفتح في حال، ويكسر في حال[٨٣].

وقد يكون قياس ابن مضاء الحركة الإعرابية على الحركة التي تكون جزءا من بنية الكلمة قياسا مع الفارق ، وقد يكون في كلامه شيء من المبالغة، أو لنقل المغالطة، غير أن المغالطة الحقيقية تكمن في موقف إبراهيم أنيس من العلاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب، حيث قال: " يكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبرا صغيرا في الصحف على رجلٍ لم يتصل بالنحو، فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته، برفع المنصوب ونصب المرفوع أوجره.."[٨٤]

الحركات الإعرابية - في رأي إبراهيم أنيس - إنما جيء بها أساسا؛ للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن الأصل في الكلمة أن تكون ساكنة الآخر، ولا تحرك إلا حين تدعو الحاجة إلى هذا. وهناك عاملان يدخلان في تحديد حركة التخلُّص من التقاء الساكنين:

الأول: هو إيثار بعض الحروف لحركة معينة كإيثار أحرف الحلق للفتحة.

والثاني: هو الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة.

هذه الأفكار هي خلاصة رأيه في الإعراب، وهي في أحسن الظن فروض في تفسير هذه الظاهرة في العربية، ولا تعد حقائق يمكن الأخذ بها؛ لأن ظاهرة الإعراب واضحة مستقرة قبل أن يخوض النحاة غمار البحث فيها، وفي أوثق النصوص وهو القرآن الكريم الذي تطرد فيه ظاهرة الإعراب بالحركات والأحرف قبل ظهور النحويين، بل

([٨١]) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع، تحقيق أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١،١٩٩١ ، ص ١٨٤.

([٨٢]) انظر آراء إبراهيم أنيس في الإعراب في كتابه (من أسرار اللغة ، ص ١٨٩ وما بعدها) ؛ حيث يعتبر الإعراب مجرد قصة نسجها النحاة الأوائل .

([٨٣]) الرد على النحاة ، ص ١٣٤.

([٨٤]) من أسرار اللغة ، ص ٢٤٢.

إن النحويين لم يظهروا إلا بسبب اللحن في هذه الظاهرة كما أن ظاهرة الإعراب مطَّردة في الشعر العربي وفي قوافيه المطلقة على وجه الخصوص، سواء أكان الإطلاق بالفتحة أم بغيرها، إذ يجد قارئ هذا الشعر أن القافية تأتي في موضعها مستقرة متوائمة مع الوزن ومع الإعراب، وليست الحركة في القوافي من أجل التخلص من الساكنين، أو لوصل الكلمات؛ لأن القوافي موقوف عليها. ويؤيد ذلك ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) من أن حركات الإعراب _ولاسيما الضم والكسر_ ترمز إلى معنى من المعاني لا يستفاد من الكلام إلا بمراعاتها ، وقد أورد صاحب الإحياء عدة صيغ لاتفرق بين معانيها إلا الحركات[٨٥]. ولا يتضح الإعراب إلا بها، خاصة لمن لم يؤت نصيبا من العلم باللغة وقواعد الإعراب، اقرأ _مثلا_ قوله تعالى:

(وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُ ۚ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ۖ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) [٨٦]

وهي الآية التي كانت سببا في إقدام أبي الأسود الدؤلي على وضع أسس علم النحو عندما سمع قارئا يقرأ (ورسولِهِ) بكسر اللام. فـ(رَسُولُهُ)إما مبتدأ وخبره محذوف، وإما معطوف على الضمير في (بريء)، والتقدير:(أن الله بريء هو ورسوله) . ولو أن قارئا قرأ : (وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ)[٨٧]، وترك طريق الابتداء ، وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب (أن) بالقول كما ينصبها بالظن؛ لقلب المعنى عن جهته، وأزاله عن طريقته، وجعل النبي _صلى الله عليه وسلم_ محزونا لقولهم: إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون . وهذا يعد كفرا ممن تعمده.[٨٨]

ولو أن قائلا قال: هذا بائع أرضه، بالتنوين، وقال آخر: هذا بائع أرضه، بالإضافة، لدل التنوين على أنه لم يفعل _على التحقيق_ أو أنه سيفعل مستقبلا، ودل حذف التنوين في الثانية على أنه قد فعله حقيقة. ومن الأول قوله تعالى: (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا)[٨٩] ومن الثاني قوله تعالى: (فَبِمَا

---

(٨٥) إسماعيل،عبد الله ، إحياء النحو وتجديده ، منشورات جامعة عمر المختار ، ط١، ١٩٩٤ ، ص ٨٣ .

(٨٦) التوبة، الآية ٣ .

(٨٧) الصافات، الآية ٧٧

(٨٨) ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص. ٧٦.

(٨٩) الكهف: الآية ٢٤.

رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)[٩٠]. (وَإِذَا رَءَاكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ وَهُمْ بِذِكْرِ الرَّحْمَنِ هُمْ كَافِرُونَ)[٩١].. (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ)[٩٢].

الخاتمة:

لقد تناولت الباحثة في هذا البحث الوظيفة الإعرابية المتعددة في التراث النحوي، وذلك في مبحثين، المبحث الأول: "الإعراب والدلالة في التراث النحوي "وتناولت فيه مفهوم الإعراب لفظًا واصطلاحا، ورأت الباحثة اختلاف العلماء منذ نشأة الدراسات اللغوية في مسألة دلالة العلامات الإعرابية من عدم دلالتها، كما فصلت صنفين من الدارسين الذين عرّفوا الإعراب بأنّه تغيّر معنوي، الصنف الأول يستبعد أن يكون الإعراب مرتبطًا بالعوامل الداخلية، والصنف الثاني يؤكد أن الإعراب تغيّر معنوي أيضًا، كما أشار إلى ذلك المنتمون إلى الصنف الأول، إلاّ أن التغير مرتبط بتغيّر العوامل الداخلة عليه، وأهم ما يميّزهم عمن سبقهم هو ربط اختلاف الحالات الإعرابية من رفع ونصب وجرّ وجزم بما يقتضيه العامل النحوي.. ثم تناولت الباحثة علاقة الإعراب بالدلالة، وفصلت ثلاثة أنواع من الإعراب هي: الإعراب الشكلي، والإعراب الدلالي، والإعراب الشكلي الدلالي.. وفي المبحث الثاني: "تعدد الوظائف الإعرابية في التراث النحوي"، وتناولت الوظيفة الإعرابية من حيث المفهوم والتعدد، ثم مظاهر التداخل بين الوظائف النحوية والصرفية ؛كالتداخل الدلالي بين الحال والمفعول به، أو الحال والمفعول معه، أو بين الحال والصفة، وحالات إضمار المبتدأ أو حذفه، وفي آخر مطالب هذا المبحث تناولت الباحثة القيمة الوظيفية للإعراب، تمهيدًا للدخول في الفصل الثاني : الوظيفة الإعرابية والمقاصد الدلالية في سورة البقرة.

ترى الباحثة أن حقيقة الإعراب - في اصطلاح النحويين - تدور حول كونه أمرًا لفظيا، أو معنويا يتمثل في ما يحدثه العامل من الاختلاف والتغيير في آخر الكلمات المعربة من الأسماء والأفعال أو في ما هو كالآخر منها وتعد الحركات وما ينوب عنها من الحروف علامات الإعراب ودلائل عليه، وأما كون الإعراب لفظيا فإنه يعني به الحركات اللاحقة آخر الكلمة المعربة اسما كانت أو فعلا وما ينوب عن الحركات من الحروف ومن ثم تكون الحركات وما ينوب عنها من الحروف هي الإعراب نفسه،

([٩٠]) آل عمران: الآية ١٥٩.
([٩١]) الأنبياء: الآية ٣٦.
([٩٢]) العنكبوت: الآية ٥٨

والحاصل أن لهذا الاختلاف بين النحويين ثمرة تتمثل في أن الاختلاف المذكور يفسح المجال أمام الدارس حينما يطبق قوانين الإعراب على ما يعرب من الكلم في مختلف التراكيب النحوية إذ يمكن له أن يسلك في إعرابه منهج أي من المذهبين المذكورين ولا يكون مخطئا.. أما عوامل الإعراب فهي الوسيلة الرئيسة لتوضيح العلاقة بين الكلمات التي تتركب منها الجملة النحوية وهذا يوحي بأن العامل الإعرابي ضرورة لا بديل عنها فهو نظرية قديمة أرسى قواعدها الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه وأقام أركانها من بعدهما سائر النحويين المتقدمين وكثير من المتأخرين حيث أجمعوا على القول بالعوامل ومن ثم ارتبطت نظرية العامل بالأسس الأولى لوضع أصول النحو وقواعده حتى صارت المحور الذي دار النحو حوله وتركزت عليه أبحاثه.. فالحاصل أن العمل الإعرابي في الأسماء من رفع ونصب وجر وفي الفعل المضارع من رفع ونصب وجزم وظيفة نحوية يقصد بها بيان الارتباط المعنوي بين أجزاء الجملة العربية فضلا عن كونها تعين وظائف هذه الكلمات في التراكيب النحوية المختلفة، كما ترى الباحثة أن وظيفة الإعراب تتمثل في أنه هو الوسيلة التي يتوصل بها إلى معرفة العلاقة النحوية والدلالية بين الكلمات التي تتركب منها الجملة العربية إذ إن الإعراب يفرق بين ما يعتور الكلمات المعربة – أسماء كانت أو أفعالا – من المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة والتعجب والاستفهام والإثبات والنفي والنهي وما إلى ذلك من المعاني التي تعد مدلولات لعلامات الإعراب فالكلمات المعربة لم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني وإنما يدل عليها بعلامات الإعراب إذ إنها مدلولات تميز المعاني المذكورة ويوقف بها على أغراض المتكلمين.

المصادر والمراجع:

١- ابن الأثير، لضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، - تحقيق: أحمد الحوفي ، وبدوى طبانة- دار نهضة مصر – القاهرة – ط٢، ٤٩/١
٢- ابن الجزري، محمد بن محمدبن يوسف، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة ،علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢١٣/٢ .
٣- ابن جني، أبو الفتح عثمان،الخصائص، تحقيق محمد على النجار ، المكتبة العلمية ٣٥/١
٤- ابن جني، الخصائص. دار المعارف. دمشق ،١٩٩٢م، ٣/ ٢٥٥.
٥- ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع، تحقيق أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١٩٩١،١ ، ص ١٨٤.
٦- ابن خلدون ، المقدمة، دار القلم بيروت، ١٩٧٨م، ص٥٥٥-٥٥٦.
٧- ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص. ٧٦.
٨- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم ،تأويل مشكل القرآن ،تحقيق: السيد أحمد صقر،القاهرة،١٩٧٣،ص ١٤.
٩- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثانية ،١٩٩٧.، حرف الواو، والملاحظ أن ابن منظور لم يفرق بين الجملة المشتملة على ضمير ذي الحال والجملة الخالية منه.، وانظر: السامرائي،فاضل،معاني النحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ٢/ ٧٢٨ وما بعدها.
١٠- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف – القاهرة ، (عرب) ٢٨٦٥/٤ .
١١- ابنيعيش، يعيش بن علي، شرحالمفصل للزمخشري، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٨ ، ٧٠/٢.
١٢- إسماعيل،عبد الله ، إحياء النحو وتجديده ، منشورات جامعة عمر المختار ، ط١، ١٩٩٤ ، ص ٨٣ .
١٣- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة، ١٩٩٨، ١٨٣/٢ (بتصرّف بسيط).
١٤- الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٩٩٢م، ٢/ ٦٠٦- ٦٠٧.
١٥- انظر آراء إبراهيم أنيس في الإعراب في كتابه (من أسرار اللغة ، ص ١٨٩ وما بعدها) ؛ حيث يعتبر الإعراب مجرد قصة نسجها النحاة الأوائل .
١٦- أنيس ،إبراهيم ، من أسرار اللغة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥ ،ط٧ ، ص ٢٣٧ .

١٧- أنيس، إبراهيم ، حول الرأي في قولهم: سافر محمد علي حسن ، مجلة المجمع ، الجزء ٢٠، ١٩٦٦ ، ص ، ١١٣
١٨- الأهدل ،عبدالرحمن محمد ، الإعراب عن فن الإعراب، جدة: دار المطبوعات الحديثة، ١٩٨٠م، ص٨.
١٩- البرقعاوي ، جلال، أساليب تنمية الثروة اللغوية لدى طلاب المرحلة الثانوية من وجهة نظر مدرسي اللغة العربية، مجلة العلوم الإنسانية ع ٨،جامعة بابل،كلية التربية للعلوم الإنسانية،٢٠١١.
٢٠- بشر، كمال محمد ، الألف في اللغة العربية، مجلة المجمع، الجزء ٢٢ ، ١٩٦٧ ،ص ٥٣
٢١- بلقاسم دفة، العلاقة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدى اللغويين العرب القدامى ،مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ع ٢,٣، جامعة بسكرة - كلية الآداب واللغات، ٢٠٠٨، ص ٢٢١.
٢٢- ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، لبنان ١٩٦٩ ، ص ١٨٧ .
٢٣- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها،القاهرة: الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٩٧٣، ص١٨٩.
٢٤- تمام حسان،الأصول، دراسة إبستيمولوجيَة للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٢، ١٤٦.
٢٥- حاطوم، أحمد، كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط١، ١٤١٢هـ،١٩٩٢م،ص ٣٦.
٢٦- حماسة، محمد عبد اللطيف ،العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، دار غريب ،القاهرة ٢٠٠١ م، ص ٢٧٢.
٢٧- الحموز، عبدالفتاح أحمد: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٨٤م،ج١،ص ١٣٩.
٢٨- رمضان عبد التواب ،فصول في فقه العربية ، مكتبةالخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص ٣٨٢
٢٩- الزجاجي، أبو القاسم،الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك ،مكتبة دار العروبة ،القاهرة ١٩٥٩ ، ص٦٩، ٧٠.
٣٠- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق التنزيل ، دار الفكر، ٣/ ٤٥.
٣١- السبيعي، مها عبد الرحمن السبيعي، ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب اللغوي (الخبر - النعت - الحال)،، رسالة ماجستير بجامعة الملك، ١٤٢٩.
٣٢- السعدي عبد القادر، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٦٤م، بغداد، دار الخلود، ص٣٩.

٣٣- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر،الكتاب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولي، ١٤٢٠ه.
٣٤- السيوطي ،جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق: فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨، /١ ٢٥٩و٢٦٠.
٣٥- السيوطي ،جلال الدين،الأشباه والأنظار النحوية، دار الكتب العلمية، ط١ ،١٩٩٠م.
٣٦- العاني، أحمد عبدالله: البنى النحوية وأثرها على المعنى، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص ٧٢.
٣٧- عبّاس حسن، النحو الوافي، ط٥ ،القاهرة: دار المعارف ،مصر، ١٩٧٥، ج١،ص٧٤.
٣٨- علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة،القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٨٨، ص٢١٠.
٣٩- الفاسي الفهري،عبد القادر ، اللسانيّات واللغة العربية، ط١، منشورات عويدات،بيروت، ١٩٨٦، ص١٣.
٤٠- القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط٢، دمشق: دار المأمون للتراث، ج١، ص ١٢٤، الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن سعيد ، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ج١،ص ٦٦.
٤١- كريم علي، الوظيفة النحوية، آداب الكوفة ، مج٩، ع٣٠، جامعة الكوفة - كلية الآداب، ٢٠١٧ ، ص٤
٤٢- الكيلاني إيمان، ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في النحو العربي أسبابها وحلول مقترحة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها مج١٢، ع١، جامعة مؤتة - عمادة البحث العلمي، ٢٠١٦، ص٧٥.
٤٣- مبارك مبارك، قواعد اللغة العربية، ط٣ ،بيروت: دار الكتاب العالمي، ١٩٩٢م، ص٨٥.
٤٤- محمد عبدالجواد أحمد، قواعد النحو البدائية في اللغة العربية ،القاهرة: مطبعة محرم الصناعية، ١٩٧٢م، ص٣٣.
٤٥- محمد محمّد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، ليبيا، منشورات جامعة الفاتح، ١٩٩٣، ص٢٩٥.
٤٦- المخزومي ،مهدي ، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط٣ ،بيروت: المكتبة العصريّة، ١٩٨٠،ص١٥.

٤٧- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ط٢،القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩٢م، ص٤١.
٤٨- النادري، محمدأسعد، فقه اللغة ، مناهله ومسائله، المكتبة العصرية،ب يروت،٢٠٠٩ م، ص:٣٣٣،٣٤٦.
٤٩- النجار، لطيفة إبراهيم، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، دار العالم، دبي،٢٠١٢م، ص ١٨٨.